دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر : دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود
المصدر:	مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية (مصر)
المؤلف الرئيسي:	وهبان، أحمد محمد
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الصفحات:	1196 - 1236
رقم MD:	820480
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	العلوم السياسية، العلاقات الدولية، السياسة الدولية، تحليل السياسة الدولية، تحليل العلاقات الدولية، النظرية الواقعية الكلاسيكية، النظرية الواقعية الجديدة، الواقعية البنيوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/820480

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر

"دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود"

د. أحمد محمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعتي الإسكندرية والملك سعود

مقدمة

ظهرت النظرية الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبلى بالتوتر والصراع، وارتباطاً بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية؛ مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية. واعتبرت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تدور إجمالاً حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية وقيم الشر التي جرَّت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها، حسب التحليل المثالي، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها. وبرغم الصدمة التي أحدثتها النظرية الواقعية في صفوف المنظِّرين المثاليين فور ظهورها إلا أنها سرعان ما أينعت، وبزغ نجمها في أفق التحليل السياسي، واعتبرت النظرية الأقدر والأكثر مصداقية وفعالية في تحليل عالم السياسة الدولية، والكشف عن جملة القواعد الآلية الأزلية الحاكمة له والكامنة فيه. ولقد مرت الواقعية خلال العقود الستة المنصرمة بتطورات هائلة واستحدث منظِّروها صوراً عديدة لها في محاولات دائمة لإبقاء توجههم التحليلي في موقع الصدارة، والتصدي لحملات النقد العاصفة التي لاحقت نظريتهم طيلة كل هذه العقود. وعليه تتمحور **مادة بحثنا** هذا حول تحليل وتقويم النظرية الواقعية عبر تاريخها بدءاً من إسهامات مؤسسها هانز مورجانثو وحتى أطروحات جون ميرشايمر والذي يعد أحد أبرز منظريها في حقبة ما بعد الحرب الباردة ورائد ما يعرف بالواقعية الهجومية.

وتأسيساً على ما تقدم تأتي العديد من التساؤلات التي تشكل مجتمعة **مشكلة البحث**، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات تساؤل رئيسي قوامه: ما أبرز التطورات الفكرية النوعية التي لحقت بالنظرية الواقعية عبر العقود الستة المنصرمة؟. وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها:

ماهي الجذور التاريخية للنظرية الواقعية المعاصرة؟، ومن هم أبرز روادها؟، وماذا كان المحتوى الفكري للنظرية الواقعية في صورتها الأولى؟، وما أهم الصور التي استحدثها المنظرون الواقعيون خلال العقود الستة المنصرمة؟، وما أهم التطورات النوعية التي أدخلت على التحليل الواقعي للسياسة الدولية ارتباطاً بتلك الصور المستحدثة؟، وهل الواقعية هي مجرد نظرية أم أنها نموذج فكري وتيار تنظيري أشمل؟

وبناءً عليه فإن هذا البحث **يستهدف** الإجابة عن جملة التساؤلات التي طرحناها سلفاً، حيث نسعى إلى التعريف بالنظرية الواقعية برمتها؛ أو بالأحرى النموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات الفكرية التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية.

وارتباطاً بمشكلة البحث وهدفه رأينا أن يتضمن **ثلاثة مباحث وخاتمة** على النحو التالي:

المبحث الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية

المبحث الثاني: النظرية الواقعية الجديدة

المبحث الثالث: الاتجاهات التنظيرية المستحدثة للواقعية البنيوية

وأما **الخاتمة** فتتضمن بطبيعة الحال أظهر ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف البحث.

المبحث الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية

يرى هولستي Holsti أن ثمة أمريكيين عديدين في الماضي كألكسندر هاميلتونAlexander Hamilton قد ارتبطوا بمنظور واقعي في تصورهم للعلاقات الدولية، غير أن الجذور الفكرية المعاصرة للواقعية كانت أوربية إلى حد كبير. وكانت أبرز ثلاث شخصيات في هذا الصدد الدبلوماسي والمؤرخ إدوارد

هاليت كار Edward Hallet Carr، والجغرافي نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman، والمنظر السياسي هانز مورجانثو Hans Morgenthau. وهناك أوربيون آخرون أسهموا بنصيب وافر في الفكر الواقعي مثل جون هيرز John Herz، وريمون آرون Raymond Aron، وهيدلي بول Hedley Bull، بينما يتمثل الأمريكيون البارزون ممن ينتمون إلى المدرسة الواقعية، كما يقول هولستي، في كل من العالمين أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، ونورمان جريبنر Norman Graebner، والدبلوماسي جورج كينان George Kennan، والصحفي والتر ليبمان Walter Lippmann، واللاهوتي رينولد نيبور Reinhold Niebuhr[١]. وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، حيث ازدهرت الليبرالية من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Sidney Fay، وكاميللي بلوخ Camiille Bloch، وبيير رينوفان Pierre Renouvin، وغيرهم. وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للحاجة إلى فهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تُجنِّب العالم هكذا كارثة مادية وبشرية في المستقبل[٢].

وتُوَصِّف الذهنية الليبرالية الإنسان كمخلوق يتميز بالعقل ولديه قدرات تؤهله للتغلب على أسوأ المظاهر السيئة التي تنطوي عليها بيئته الطبيعية والاجتماعية من خلال إعمال حصيلته المعرفية المتنامية دوماً. أما المشاكل الاجتماعية كالحرب مثلاً فمردها إما لعدم توافر المعلومات أو لأخطاء(وإن كانت قابلة للإصلاح)في البنى المؤسسية. إن الإنسان بطبيعته هو باحث عن الكمال حسب النظرية الليبرالية أو على أقل تقدير هو كائن إصلاحي أو راغب دوماً في الإصلاح حسب بعض الآراء الأكثر تشاؤماً بين الليبراليين مثل كيكاثيس Kukathas[٣]. وعليه فإن الليبرالية تتأسس على تقييم متفائل للإنسان وقدراته كما يقول ديفيد سيدورسكي David Sidorsky[٤].

وفي ذات سياق هذا التيار المثالي جاءت فكرة للرئيس الأمريكي ويلسون طرحها في ثنايا نقاطه الأربع عشرة إبان سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا إلى إعمال نظام الأمن الجماعي كبديل لنظام ميزان القوة الذي حكم السياسة الدولية منذ إنشاء المحالفة المقدسة عام ١٨١٥. وقد تجسدت هذه الفكرة في منظمة عالمية تأسست بمقتضى مقررات فرساي عام ١٩١٩؛ هي منظمة عصبة الأمم[٥]. ويعتبر البعض فكرة الأمن الجماعي بمثابة ولادة جديدة للتيار الليبرالي كأول توجه أيديولوجي في تحليل العلاقات الدولية ربما يجد أحد أهم أصوله التاريخية في كتاب الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant؛ السلام الدائم Perpetual Peace عام ١٧٩٥، وهو الكتاب الذي تناول كانط من خلاله فكرة السلام العالمي بمختلف زواياها. لقد كانت النظرية المثالية طوباوية إلى حد ما، حيث تأسست على قناعة أساسية بأن البشر ذوو طبيعة خيرة، وليست لديهم الرغبة في الدخول في صراعات من أي نوع. ثم إن السلبيات التي جلبتها الحرب سوف تدفع الناس إلى حل خلافاتهم عبر التفاوض والحوار[٦].

وعلى النقيض من هذا الطرح راح الواقعيون يؤكدون على أن أي تحليل موضوعي للشئون الدولية يتعين أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهذا يعني الابتعاد عن الخطاب السياسي الطوباوي والتركيز على حقائق الواقع القائم. وتلكم، على حد قول البعض، هي نقطة الانطلاق القوية التي يتميز بها الواقعيون[٧]. وكان المؤرخ والدبلوماسي الإنجليزي إدوارد كار من أوائل المفكرين الذين شككوا في الفكر المثالي إلى حد اعتباره نوعاً من التقنيع السياسي لخدمة مصالح بعض الدول، حيث أوضح في ثنايا نقده لليبرالية، خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، أن مقولات السلام والعدالة التي عبر عنها ويلسون وإيدن وبرياند كانت تمثل صلب المصلحة القومية للحلفاء المنتصرين، كما أن المثل التنويرية الإنسانية والكونية التي تأسست عليها الليبرالية والتي تم تطويرها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ لم تكن تهدف سوى إلى الحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة المواتية للملكية الفرنسية حينذاك[٨].

يشار كذلك إلى أن كار، والذي يعتبره البعض إلى جانب مورجانثو أحد أبوي النظرية الواقعية، راح في كتابه الشهير أزمة العشرين سنة The Twenty Years' Crisis؛ يؤكد على أن العلاقات الدولية يتعين أن تقوم على أساس توازن القوى باستلهام الدور المحوري الذي لعبته بريطانيا العظمى في السياسة العالمية[٩]. كما كان يعتبر أن التاريخ هو سلسلة من الأسباب والنتائج يمكن فهمها بطبيعة الحال من خلال الجهد الفكري؛ لكنها أبداً ليست من محض الخيال، وأن النظرية لا تخلق التطبيق أو الممارسة، ولكن التطبيق هو الذي يخلق النظرية، وكذا أن الأخلاق لا تحكم السياسة وإنما السياسة هي التي تحدد الأخلاق[١٠].

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى دور جورج كينان في نقد النظرية المثالية وترسيخ الفكر الواقعي، والذي استناداً إليه أسس سياسة الاحتواء Containment التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، والتي دعا إليها من خلال مقالته الشهيرة المنشورة في يوليو عام ١٩٤٧بمجلة الشئون الدولية Foreign Affairs، والتي عنونَها: مصادر السلوك السوفييتي The Sources of Soviet Conduct، حيث طالب باتخاذ سياسة متشددة تجاه الاتحاد السوفييتي والتخلص من الموروث المثالي الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية طويلاً وتسبب في كثير من المتاعب[١١].

ومهما يكن الأمر فإنه يُنظَر على نطاق واسع إلى **هانز مورجانثو باعتباره مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية**. ومورجانثو ذلك الرمز البارز في السياسة الدولية خلال القرن العشرين؛ هو المحلل السياسي الأمريكي، ألماني المولد، ومستشار وزارة الخارجية الأمريكية في شئون السياسة الخارجية. وقد قدم مورجانثو عدة كتب في العلاقات الدولية كان الأشهر بينها **كتاب السياسة بين الأمم Politics Among Nations**الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٤٨، واعتبر من قبل الكثيرين التدشين الحقيقي للنظرية الواقعية في تحليل السياسة العالمية[١٢]. والناظر في كتاب مورجانثو سرعان ما يكتشف اثنين من العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الواقعية، يتمحوران حول كون الدولة الفاعل الدولي الأهم في مضمار

السياسة الدولية، واتسام سلوكها بالعقلانية أو الرشد. وبرغم ذلك فإن هذه المسائل تبدو هامشية في تحليل مورجانثو مقارنة بالمسائل التي ركز عليها حال القوة، والصراع، والطبيعة البشرية، كما يتضح أن رؤية مورجانثو لدور القوة في السياسة الدولية لا يمكن فصله عن دورها في تحريك سلوك الإنسان. كما أن الطبيعة البشرية التي هي صلب نظريته في السياسة الدولية هي من وراء كل شيء آخر، أو على حد قوله: "في الطبيعة البشرية تجد القوانين الحاكمة للسياسة الدولية جذورها"، وكذلك: "العالم هو نتاج للقوى الكامنة في الطبيعة البشرية". والطبيعة البشرية لديه تتسم بالأنانية، والرغبة الجامحة في القوة إلى حد الشهوة، كما أن جوانب الفجور المتأصلة في النفس الإنسانية تهيمن على كل أعمال الإنسان. أو على حد قوله: "إن الرغبة الخالدة في القوة تجعل من الشر مهيمناً أبدياً على كل أعمال الإنسان. هنا حيث الفساد والخطيئة التي تقحم نفسها حتى في أطيب النوايا ولو بقطرة من الشر فتفسدها. إذ تستحيل الكنائس منظمات سياسية، وتتحول الثورات إلى ديكتاتوريات، وحب الوطن يُعبَر عنه من خلال السلوك الإمبريالي"[١٣].

وعليه فقد **مثلت الطبيعة البشرية، التي هي شريرة، عنصراً مركزياً في المنظور الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الدولية**، فطبيعة البشر حسب هذه النظرية قوامها الأنانية والجشع، كما تتسم بالاندفاع العاطفي وشهوة القوة. أو كما يشير مايكل جوزيف سميث Michael Joseph Smith في تحليله الأخير عن الفكر الواقعي؛ فإن الواقعيين يفترضون تمكُّن نزعات الشر من النفس الإنسانية، وشيوع حالة دائمة من العداء الشامل بين بني البشر رجالاً ونساءً. وهذا التحليل يتفق عليه الواقعيون، حسب سميث، ابتداءً من ثيوسيديدس Thucydides[١٤]. وفي ذات السياق يؤكد ديفيد ميرس في دراسته عن كينان أن الواقعيين الأبرز المتمثلين في كل من نيبور، ومورجانثو، وكيسنجر، وكذلك كينان؛ تتطابق تحليلاتهم بصدد السياسة الدولية، إذ تنطلق كلها من افتراض تشاؤمي عن الطبيعة البشرية. وهذا الافتراض لم يُشَر إليه عرضاً في ثنايا التحليل وإنما هو يمثل حجر الزاوية في التحليل الواقعي الكلاسيكي قاطبة منذ ثيوسيديوس(٤٦٠ ق.م.–٣٩٥ ق.م.)؛ الذي أكد أنه "في وقت الحرب فإن الطبيعة البشرية تُظهِر استعداداً دائماً للأعمال المشينة والدوس على أية

قوانين قائمة، حيث تسفر عن وجهها الحقيقي بكل جلاء وفخر ككيان غير قادرٍ على التحكم بالعواطف، متجاوزٍ لقيمة العدالة، وعدوٍ لكل شيء حاكم له"[١٥].

يشار كذلك إلى أن مكيافيللي(١٤٦٩: ١٥٢٧)كان من أبرز الواقعيين التاريخيين الذين أكدوا على الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية وأثرها في عالم السياسة[١٦]. وعلى ذات المنوال سار توماس هوبز Thomas Hobbes(١٥٨٨: ١٦٧٩)حين وصف حالة الطبيعة بأنها حالة شر وتعدي، تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل، وحيث الإنسان ذئب لأخيه الإنسان[١٧].

كذلك فإن رينولد نيبور(١٨٩٢: ١٩٧١)برغم لاهوتيته كان يتبنى نفس تصور الواقعيين الكلاسيكيين، من قدامى ومحدثين، بصدد الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية، فحسب نيبور تتجذر مأساة الطبيعة البشرية في غريزة الأنانية في الإنسان ورغبته في القوة. حيث إن انقياد العقل للتعصب والعاطفة والأنانية غير العقلانية لاسيما في سلوك الجماعات؛ كلها أمور تجعل من الصراع الاجتماعي حتمياً في التاريخ الإنساني ربما إلى نهايته البعيدة[١٨].

وفي ذات السياق كان باترفيلد Butterfield يرى أنه: في داخل الدولة يتم ترويض الطبيعة البشرية من قبل السلطة السياسية القائمة، أما في البيئة الدولية فإن الفوضى لا تسمح فحسب بظهور آثار طبيعة البشر بل إنها تحفز أسوأ جوانب الطبيعة البشرية لكي تعبر عن نفسها[١٩].

يشار كذلك إلى أن جورج كينان كان يعتبر أن الإنسان لايزال حيواناً يعتمد بحكم طبيعته الفطرية على القتال[٢٠]. كما يذكر البعض أن ثمة ساسة معاصرين أعلاماً قد التزموا في سياساتهم بنهج الواقعية وانطلقوا من ذات النظرة التشاؤمية بصدد الطبيعة البشرية. ومن أبرز هؤلاء ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا[٢١]، وجورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إبان مؤتمر فرساي والملقب بالنمر [٢٢].

وجملة القول في شأن ما تقدم أن المنطلق الرئيسي للواقعيين الكلاسيك، على حد قول البعض، يتأسس على كون البشر أنانيين وصراعيين بطبيعتهم،

وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دوماً إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك. وكذلك الحال على صعيد الدول حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية[٢٣]. أما الاستقرار الدولي، وفقاً للمنطق الواقعي، فيمكن تحقيقه من خلال نوع من التوافق بين القوى الدولية بما يؤدي إلى الحفاظ على ميزان القوة Balance of Power[٢٤].

وعلى صعيد المعالم الفكرية الأساسية للواقعية الكلاسيكية تركز دراسات عديدة على **المبادئ الستة التي أوردها هانز مورجانثو في كتابه السياسة بين الأمم، باعتبارها الدعامات الرئيسية في التحليل الواقعي للسياسة الدولية. وتتمثل هذه المبادئ في**[٢٥]:

أولاً: أن الظواهر السياسية، شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية، تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية ذاتها.

ثانياً: الدعامة البارزة التي تستند إليها الواقعية في فهم وتحليل بيئة السياسة الدولية تتمثل في مفهوم المصلحة القومية، والتي يمكن تمثلها في القوة. أو بتعبير آخر يورده البعض؛ المصلحة محددة في إطار القوة هي غاية موضوعية لدى كل الدول وإن كانت ليست ذات مضمون ثابت ونهائي.

ثالثاً: تفترض الواقعية أن مفهومها المحوري المتمثل في استهداف القوة يعد معياراً موضوعياً صالحاً لتفسير سلوك الدول على المستوى العالمي.

رابعاً: تدرك الواقعية أهمية القيم الأخلاقية، إذ بينما قد يضحي الفرد بحياته في سبيل مبدأ أخلاقي؛ تجد الدولة أعظم مبادئها الأخلاقية في ضمان البقاء أو الاستمرارية. أو على حد قول البعض[٢٦]فإنه لا يتصور التزام الدول في تفاعلاتها

بالقيم الأخلاقية العالمية في صورتها المجردة، إذ يتم تحديد معايير للقيم تأخذ في الحسبان الظروف الزمانية والمكانية لكل موقف.

خامساً: ترفض الواقعية فكرة التزام الدول في علاقاتها بالقواعد الأخلاقية المعروفة في الكون، ذلك بأنها قد تعلم ما هو خير وما هو شر في السياسة الدولية، لكنها تظل دائمة ملتزمة بتحقيق مصلحتها المتمثلة في بلوغ القوة بمنأى عن أي تزيد أخلاقي أو حماقة سياسية. وبالتالي فإنه، على حد قول البعض(٢٧)، يتعين التمييز بوضوح بين التطلعات الأخلاقية المتعلقة أحياناً بدولة ما والقوانين الأخلاقية الشائعة.

سادساً: تحرص الواقعية على استقلالية المجال السياسي كما يحرص الاقتصاديون والقانونيون والأخلاقيون على مجالاتهم. كما أن سائر المجالات الأخرى، على حد قول البعض(٢٨)، يتعين أن تكون تابعة للمجال السياسي.

وفي ذات السياق يذكر ويليامز Williams أن قوام واقعية مورجانثو يمكن إيجازه في التأكيد على أن ثمة قوانين موضوعية حاكمة لعالم السياسة، والاعتقاد في إمكانية تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية. كما أنها تعتقد أيضاً، بناءً عليه، في إمكانية التمييز داخل عالم السياسة بين الحقائق والآراء، أي بين الحقيقة الموضوعية العقلانية المدعمة بالأدلة والمنطق السببي من جهة؛ والأحكام الذاتية غير المرتكزة على الحقائق والتي يحكمها التحيز والتمني من جهة أخرى(٢٩).

ويذكر إسماعيل صبري مقلد أن الواقعية ترى نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه. ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية لمورجانثو هما فكرة المصلحة وفكرة القوة. والقوة السياسية Political Power التي تعنيها هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي النتاج النهائي-في لحظة ما-لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير

المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة[٣٠].

ويرى ساتش وإلياس Sutch and Elias أنه على الرغم من وجود اختلافات دقيقة عديدة بين أنصار النظرية الواقعية فإن العناصر المشتركة بين الواقعيين تتمثل في: حالة الفوضى الملازمة لحالة الطبيعة، والسعي المحموم من جانب اللاعبين إلى القوة تحقيقاً للمصلحة الذاتية، وأولوية القوة على العدالة والقيم الأخلاقية، واعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، والادعاء بأن هذه العناصر تؤدي إلى دراسة موضوعية أو علمية بحق للعلاقات الدولية[٣١].

ووفقاً لهذه القناعات الواقعية فإن الجماعات(الدول)، حسب شوارزنبرجر Schwarzenberger، تعتبر بقاءها هو غاية المنتهى، كما أن كل الوسائل التي تلجأ إليها الدول في سبيل الحفاظ على الذات مبررة، ثم إن للقانون والأخلاق مكانة ثانوية في العلاقات الدولية[٣٢].

إن السياسة الدولية، حسب مورجانثو، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية. ومن هنا كان اصطدام النظرية الواقعية الطبيعي بالنظرية الليبرالية. فلقد انتقد أنصار الواقعية نظام الأمن الجماعي مجسداً في عصبة الأمم واعتبروه نظاماً فاشلاً، كما اعتبروا أن توازن القوى هو أفضل السبل لاستقرار العلاقات الدولية. لذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على هذا المفهوم وقدموا عدداً من النقاط الحيوية اعتبرت أساس نظريتهم. ولعل أهم هذه النقاط أن الواقعيين يرون أن ميزان القوة هو أمر ضروري جداً لمنع هيمنة قوة وحيدة على النسق الدولي. وتوزان القوى قد يحدث تلقائياً أو مصادفة أو حتى وفقاً لاستراتيجية تقوم على التقارب الواعي للدول في سبيل الحفاظ على الوضع الراهن للقوة في السياسة العالمية بكافة الوسائل الممكنة. ويدللون على ذلك بموقف القوى الدولية خلال

مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ والذي تم عقده على أثر الحرب الروسية التركية، حيث لم تسمح القوى العظمى وقتذاك لروسيا بالاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية الكبرى جراء الحرب سواء في منطقة البلقان أو مضيقي البوسفور والدردنيل، وهي المكاسب التي لو استمرت لهددت الوضع القائم حسب رؤية القوى الدولية المؤتمرة في برلين[٣٣].

وفي ذات السياق يذكر ستيفن والت أن الواقعيين الكلاسيكيين حال مورجانثو ونيبور يرون أن الدول، مثل البشر، لديها رغبة فطرية في الهيمنة على الآخرين، وأن هذه الرغبة هي ما يدفع الدول نحو الحرب. وقد ركز مورجانثو أيضاً على مفردات الواقعية الكلاسيكية مثل، التعددية القطبية، ومنظومة ميزان القوة، وقال بأن منظومة القطبية الثنائية القائمة على التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تتسم بالخطورة مقارنة بغيرها[٣٤].

وتتعين الإشارة إلى أن أفكار مورجانثو قوبلت باستياء بالغ من قبل الباحثين الليبراليين، وعلى سبيل المثال فقد علق الليبرالي جستن روزنبرج Justin Rosenberg ممتعضاً على مقولات هانز مورجانثو بقوله: "انتقى مورجانثو بعض وجهات النظر السطحية عن خصائص الطبيعة البشرية دون أن ينفذ إلى لب هذه الطبيعة وجوانبها المتطورة، وراح يستند إلى هذه الخصائص غير الواضحة كأساس فلسفي للنظرية الواقعية"[٣٥].

وفي المقابل اعتُبرت الواقعية، على الأقل في نظر أتباعها وأشياعها الكُثر، الاتجاه التنظيري المهيمن خلال حقبة الحرب الباردة، كما سادت بصفة عامة نظرة الواقعية التشاؤمية بصدد احتمالات التخلص من الصراع والحرب. حيث قدمت تفسيراً اتسم بالبساطة مع العمق للحرب والتحالفات والإمبريالية ومعوقات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية، ذلك إلى جانب أن تركيزها على فكرة التنافس أو الصراع كان متناغماً مع نمط العلاقات السائد آنذاك بين القطبين الأمريكي والسوفييتي[٣٦].

وفي ذات سياق الشد والجذب تباينت مواقف الفريقين الواقعي والليبرالي حول كنه النظرية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية. فالواقعيون ينطلقون من أن التقاليد الليبرالية أثرت في التفكير الأمريكي بصدد السياسة الدولية لحقبة طويلة، والتحليل الأكثر شيوعاً في هذا السياق هو أن قيم الأخلاقية والتزام القانون وحسن النوايا قد حكمت السياسة الخارجية الأمريكية طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. غير أن الولايات المتحدة، حسب هذا التحليل، اضطرت رغم أنفها غداة تلك الحرب إلى التخلي عن الليبرالية والتزام الواقعية، بحيث ذهبت قيم ويلسون وسادت المشهد قيم مورجانثو[٣٧]. ويشكك البعض من الليبراليين في هذا الطرح مستنكفاً أن تحل الواقعية محل الليبرالية المتجذرة تقليدياً في التفكير الأمريكي المحافظ بطبيعته، معتبراً أن الأسس الأولية للواقعية الكلاسيكية تم إرساؤها في المقام الأول بفعل تحليلات العلماء الأمريكيين المهاجرين من أوربا حال مورجانثو وسبيكمان وليسكا وكيسنجر، وهو الفكر الذي لم يجد صدى لدى معظم المفكرين أمريكيي الجذور. أو على حد قول روبرت كوكس Robert Cox فإن هذا الفكر وفد عن طريق المفكرين ذوي التكوين الفكري الأوربي حال نيبور، ومورجانثو الذي قدم صورة أكثر تشاؤماً عن الجنس البشري الذي توجهه القوة، وهي الصورة التي تم إقحامها في المشهد الأمريكي الذي كان مفعماً بالنزعة التفاؤلية للقرن الثامن عشر، وطموحات الاعتقاد في التقدم التي سادت منذ القرن التاسع عشر. وبرغم أن خطاب الواقعية القائم على أفكار القوة، وميزان القوة، والصراع، إلخ، لاقى بعض القبول في أوساط المعارضين والمؤيدين للسياسة الأمريكية على حد سواء، إلا أن هذا الاتجاه، حسب كوكس، لم يتجذر في الواقع الأمريكي بالصورة التي يروج لها على نطاق واسع[٣٨].

وهكذا فبرغم الرواج الكبير الذي صادفته النظرية الواقعية لاسيما خلال حقبة الحرب الباردة؛ ظل الليبراليون يرفضون الاعتراف بتراجع نظريتهم، وظلوا مصرِّين على توجيه سهام نقدهم إلى النظرية الواقعية واصمين إياها باللاأخلاقية التي يأباها الضمير الأمريكي المفعم بالمثالية على حد زعمهم، وأكدوا دوماً أن هذه النظرية هي بدعة أوربية وخلعوا عنها كل لباس أمريكي. ولم يقتصر هذا النقد على

الواقعية الكلاسيكية وإنما طال الصور المستحدثة للنظرية الواقعية على نحو ما سنعرض في المباحث التالية.

المبحث الثاني: النظرية الواقعية الجديدة

تمثل الواقعية الجديدة Neorealism المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية. وقد **تأسست هذه النظرية على يد كينيث والتز Kenneth Waltz، حيث أودعها كتابه الشهير المعنون بنظرية السياسة الدولية Theory of International Politics؛ والصادر عام ١٩٧٩**. ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية، وليست الطبيعة البشرية، هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها. وعلى ذلك يطلق علي هذه النظرية أيضاً الواقعية البنيوية Structural Realism، وأحياناً الواقعية النسقية Systemic Realism.

وإذا كانت الفرضية الأساسية في واقعية مورجانثو تتمثل في انعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالأنانية على صانع السياسة الخارجية ومن ثم على سلوك الدولة الخارجي؛ فإن الواقعية البنيوية ترفض هذا التصور باعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير علمية صارمة، وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدولية. والأحرى في هذا الصدد أن نركز على طبيعة بنية النسق Structure of the System، لأنه حتى وإن اتسمت الشخصيات القائمة على صنع القرار بالسخاء على المستوى الشخصي فإنها ستكون مضطرة للتعامل بأنانية في مضمار السياسة الدولية باعتبار أن الأنانية هي طبيعة هذه السياسة[٣٩].

وعليه فعلى خلاف الواقعية الكلاسيكية **تجاهلت الواقعية الجديدة فرضية الطبيعة البشرية وركزت على تأثير طبيعة بنية النسق الدولي**، والذي يتكون، حسب والتز، من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء. ولما كان النسق يتسم بالفوضى نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول تحميها من بعضها

البعض؛ فإن كل دولة تسعى ذاتياً للحفاظ على بقائها. ويرى والتز أن هذه الحال سوف تقود الدول الأضعف لإحداث التوازن بكل الطرق مع منافسيها الأقوى. وخلافاً لمورجانثو رأي والتز أن منظومة القطبية الثنائية تعد أكثر استقراراً من منظومة التعددية القطبية[٤٠]. ويعتبر ميريو وسور Miroiu and Soare أن الواقعية الجديدة هي نسخة منقحة من الواقعية، وأنه على الرغم من توقعات البعض بأن تنهار النظرية الواقعية كنظرية رئيسية لتحليل العلاقات الدولية في ظل تطورات الواقع الدولي المتلاحقة، فقد ظل النهج الواقعي مسيطراً في هذا المجال. ويشيران إلى أن رؤية الواقعية الجديدة تتداخل مع الواقعية الكلاسيكية بصدد التركيز على الأمن، والطبيعة الفوضوية للنسق الدولي كنقطة انطلاق، وهي الطبيعة الناتجة عن عدم وجود سلطة عليا فوق الدول تضبط سلوكها. ويضاف إلى ما تقدم أن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية تضع نصب عينيها في المقام الأول الحفاظ على بقائها وصيانة أمنها على المستوى الدولي من خلال السعي المتواصل لدعم قوتها بصورة تراكمية[٤١].

ويَعتبر المُنَظِّر الواقعي البارز جون ميرشايمر John Mearsheimer أن كينيث والتز هو أبرز منظري العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأن نظريته تقوم على افتراضين بسيطين؛ أولهما أن الدول هي الكيانات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، كما أنها تعمل في ظل نسق فوضوي؛ حيث لا سلطة عليا فوقها. وأما الافتراض الثاني فقوامه أن الدافع الأساسي للدول هو البقاء، والذي يمكن ترجمته بسعي الدول إلى حماية سيادتها. وبالتالي فإن كل دولة معنية كثيراً بموقفها في ميزان القوة الدولي، حيث تسعى دوماً إلى أن تكون في حال تفوق نسبي إزاء منافسيها المحتملين، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز من فرصها في البقاء[٤٢].

وفي إطار التمييز بين الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية يضيف ميرشايمر: يعتقد الواقعيون أن القوة تعد بمثابة العملة المقبولة في السياسة الدولية، فالقوى العظمى، التي هي الفاعل الرئيسي، تولي اهتماماً بالغاً لقوتها الاقتصادية والعسكرية

النسبية مقارنة بغيرها، إنه ليس من المهم فقط حيازة الدولة لمقومات قوة كبيرة ولكن المهم أيضاً التأكد من أن دولاً أخرى ليس بمقدورها إحداث تحول حاد في ميزان القوى لصالحها. فحسب الواقعيين؛ تعد السياسة الدولية مرادفاً لسياسة القوة[٤٣]. ومع ذلك فهناك اختلافات جوهرية بين الواقعيين، وتتمثل الفجوة الأساسية بينهم في الإجابة عن تساؤل بسيط ولكنه مهم ألا وهو لماذا تريد الدول القوة؟. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين من أمثال مورجانثو تتمثل الإجابة في الطبيعة البشرية، حيث يولد البشر والرغبة في القوة ماثلة داخلهم، وهذا يعني عملياً أن القوى العظمى يحكمها أشخاص جُبِلوا على السعي إلى جعل دولهم تهيمن على منافسيها، وليس ثمة ما يمكن فعله لتغيير هذا السعي الحتمي الدائم نحو وضعية الأقوى. أما عند الواقعيين البنيويين فإن الطبيعة البشرية ليست لها علاقة تذكر برغبة الدول في القوة. ذلك بأن بنية النسق الدولي هي التي تفرض على الدول مواصلة السعي إلى القوة. ففي ظل نسق، حيث لا سلطة عليا فوق القوى العظمى وحيث ليس ثمة ضمانة بأن أياً من القوى لن تهاجم الأخرى؛ يصبح من المنطقي تماماً أن تسعى كل دولة إلى أن تصبح قوية بما يكفي لحماية ذاتها في حال تعرضها للهجوم. فجوهر الحقيقة أن القوى العظمى هي حبيسة قفص حديدي حيث ليس ثمة لديها، إن هي أرادت البقاء، سوى خيار واحد هو أن تتنافس مع بعضها البعض من أجل القوة[٤٤].

وفي إطار المقارنة بين النظريتين كذلك؛ يرى ستيفن لامي Steven Lamy أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية، بين واقعية والتز وواقعية مورجانثو، بصدد الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع حالة الفوضى على المستوى الدولي، فبالنسبة للكلاسيك تمثل الفوضى حالة النسق والدول تتفاعل في ظلها معتمدة على حجمها، وموقعها، وقوتها الداخلية، وقدرات القيادة السياسية. بينما يرى الواقعيون الجدد أن الفوضى تسود النسق وتقيد تصرفات كافة الدول على حد سواء وأياً كان حجم قدراتها. ويستدرك لامي قائلاً إنه على الرغم من وجود هذه الاختلافات بل ووجود عدة نظريات واقعية؛ فإن ثمة عناصر عديدة موحدة تجمع بينها أهمها كون الهاجس المحوري للدول هو ضمان أمنها[٤٥].

ويوضح كيجيل جولدمان Kjell Goldman الفارق بين واقعية مورجانثو الكلاسيكية و الواقعية الجديدة فيما أسماه نسبية القوة التفسيرية Explanatory power لفكرتي الفوضى والطبيعة البشرية لدى كل من النظريتين، حيث تسعى الواقعية الجديدة إلى تفسير الصراع الدولي والحرب في سياق الضغوطات المفروضة على الدول من قبل بيئة فوضوية وغير آمنة بحكم طبيعتها، وهذا تفسير يختلف جذرياً، كما يقول جولدمان، عن تفسير سلوك الدولة ارتباطاً بالطبيعة البشرية[٤٦].

وفي ذات السياق يذكر هولستي أنه حسب الواقعية البنيوية فإن الحرب يتعين أن يتم تفسيرها ارتباطاً بالنسق الدولي(أو ما أسماه والتز الصورة الثالثة من الواقعية)، وليس فقط نظريات الطبيعة البشرية(الصورة الأولى)، وخصائص الدولة(الصورة الثانية). ببساطة حسب هذا التصور فإن الحرب تقوم لأنه لا يوجد في بنية النسق الدولي ما يحول دون منعها[٤٧]. ويضيف هولستي: وتنطلق نظرية العلاقات الدولية من القياس على أحد سياقات الاقتصاد الجزئي؛ حيث يتم تشبيه العلاقة بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية بالعلاقة بين الأسواق والشركات العاملة داخلها. كما تستخدم نظرية احتكار القلة لتوضيح التفاعلات بين الإرادات والخيارات المستقلة في ظل نسق فوضوي يقوم على مبدأ مساعدة الذات-Self help. وقد قصر والتز اهتمامه على نظرية بنيوية للنسق الدولي ولم يهتم بربط هذه النظرية بأية نظرية للسياسة الخارجية. بل وشكك في إمكانية الجمع بين هكذا نظريتين في نظرية واحدة ووجه الانتقادات لمن قدموا محاولات في هذا السياق حال مورتون كابلان Morton Kaplan، وستانلي هوفمان Stanley Hoffmann، وريتشارد روزكرينس Richard Rosecrance، وكارل دويتش Karl Deutsch، وديفيد سنجر David Singer وآخرين؛ معتبراً أنهم أخطأوا حين سعوا إلى توصيف طبيعة النسق الدولي وفق خصائص أو تفاعلات الوحدات(أي الدول)[٤٨].

يبقى أن نشير إلى أن والتز ومعظم الواقعيين البنيويين، على العكس من مورجانثو، اعتبروا أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بالأمن المفرط خلال معظم

سنوات الحرب البازدة. وكان أكثر ما يخشونه هو أن تتخلى عن هذا الوضع المواتي بتبني سياسة مفرطة في العدوانية[٤٩].

ومهما يكن من أمر أوجه التشابه أو الاختلاف بين النظريتين الكلاسيكية والبنيوية فإن ثمة دعامات تحليلية عديدة ارتكزت إليها الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الدولية، وهي دعامات تتباين الدراسات التي عالجتها بصدد كنها ودرجة أهمية كل منها. وفيما يلي نجتهد في عرض **أبرز هذه الدعامات** بشيء من التفصيل:

(١) **اعتبار أن الفاعلين الأساسيين في النسق الدولي هم جماعات متباينة بتباين وحداتها الإقليمية(دول)**، ففي حقب ما قديمة كانت هناك الدولة المدينة وكذا الإمبراطورية؛ لكن على الأقل منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ صارت الدول القومية ذات السيادة هي المهيمن على التفاعلات الدولية[٥٠]. أو على حد قول دويتش(١٩٨٨) : "الآن ولعقد قادم أو ربما لعقود قادمة تظل الدول القومية هي المراكز الرئيسية للقوة في العالم". أو كما أكد كيتنج (١٩٩٠)Keating : إن نظام الدولة كوحدة سياسية؛ آخذٌ في الازدهار وليس التلاشي، إن ثمة ما يربو على ١٦٠ دولة تمارس مستويات عالية من النشاط السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو على المستوى الدولي[٥١]. وتركز تحليلات الواقعيين عموماً على الدور المحوري للقوى العظمى داخل النسق باعتبارها الموجه لدفة السياسة العالمية، والمحقق لتوازن القوى الدولي.

(٢) **اعتبار أن سلوك الدول يتسم بالرشد أو العقلانية، أو ما كان يطلق عليه مورجانثو افتراض العقلانية Rational Hypothesis**، بمعنى أن الدول تعمل دوماً وفقاً لمنطق المصلحة القومية والتي تتجسد عادة في أهداف كالبقاء، والأمن، والقوة، والتفوق النسبي. صحيح أن مضمون المصلحة القومية قد يتغير بتغير الظروف؛ لكن يظل الشاغل الأساسي لصانعي القرار في كافة الدول على السواء هو السعي إلى تحقيق المصلحة القومية، وبغض النظر عن أية دوافع أخري، أو اعتبارات أيديولوجية، أو غير ذلك[٥٢]. وفي هذا الصدد يُشَبِه البعض

الدولة بالشركات التي تعمل في الأسواق، فالدولة تعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وليست لديها قرارات أو إجراءات نمطية تتخذها إزاء كافة المواقف، وإنما تتبدل وتتغير هذه القرارات أو الإجراءات حسب طبيعة الموقف الذي تواجهه الدولة، فمثلاً حال شعورها بالتهديد العسكري يتطلب الأمر اتخاذ قرارات أكثر حزماً من المواقف الأخرى الأقل أهمية. ويلاحظ أن الواقعية عموماً تركز على معضلة الأمن the security dilemma(على نحو ما سنعرض لاحقاً)، ومن ثم إعطاء أهمية خاصة لتفسير تفاعلات الدول أثناء الأزمات والحروب، وقد لاحظ كل من بوينو دي ميسكيتا (١٩٨١) Bueno de Mesquita، وجيمس James (١٩٨٨)، وسبانير ويوزلانر (١٩٨٩)Spanier and Uslaner، وروورك (١٩٩٠) Rourke؛ أن خيارات الحكومات تكون أكثر رشداً وتحقيقاً للتوجد المجتمعي بصددها في وقت الأزمات، حيث يدفع ضيق الوقت القائمين على اتخاذ القرار إلى تجاوز بعض المشاورات غير الرسمية التي تلجأ إليها تقليدياً في غير أوقات الأزمة، وهي إجراءات قد تتسبب أحياناً في إعاقة صانع القرار عن اتخاذ القرار الحاسم والأكثر رشداً[٥٣].

(٣) **اعتبار الدولة وحدة واحدة كفاعل دولي، بمعنى أنه طالما أن المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطاً وثيقا بطبيعة النسق الدولي فإن تصرفاتها ستأتي، بطبيعة الحال، استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية.** أو كما يقول ستيفن كراسنر Stephen Krasner، على سبيل المثال، يتعين أن نتعامل مع الدولة كفاعل مستقل يسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بالقوة والمصلحة العليا للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الواقعيين قد يلجأون إلى تحليل البيئة السياسية الداخلية بغية إيجاد تفسير لبعض سلوكيات الدول التي تنحرف عن العقلانية أو الرشد[٥٤].

(٤) **أن النسق الدولي يتسم دوماً بالفوضى التي هي خاصة لصيقة ببنيته نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول.** فالنسق الدولي عند والتز أشبه بحالة الطبيعة الهوبزية التي قوامها الفوضى، وحيث القوى العظمى في حالة صراع دائم. ويرى والتز أنه على طول التاريخ الحديث لم تتغير بنية السياسة الدولية سوى

مرة واحدة، تتمثل في تبدل القوى الذي حدث بنهاية الحرب العالمية الثانية وتحول النسق الدولي من نسق متعدد الأقطاب إلى نسق ثنائي القوى القطبية، ومع ذلك ظلت حالة الفوضى ملازمة للنسق باعتبارها حالة أصيلة لصيقة بالسياسة الدولية[٥٥]. ويؤكد جيلبين(١٩٨١) Gilpinعلى أن الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير منذ آلاف السنين، لقد كانت دوماً تمثل صراعاً متواصلاً من أجل الثروة والقوة بين وحدات سياسية مستقلة تتفاعل في حالة فوضى. وفي سياق عرض تصوره عن الفروض الأساسية للواقعية أشار جريكو(١٩٨٨) Grieco إلى أن الفوضى هي القوة الرئيسية الحاكمة لدوافع وسلوكيات الدول. وفي إطار هكذا وضع دولي فوضوي تصبح الضمانة الرئيسية لبقاء الدولة ضمن النسق الدولي هي قوتها. أو على حد قول والتز(١٩٨٦)فإن دور اعتبارات القوة في توجيه سلوك الدولة يفوق دور أي اعتبارات أخرى[٥٦].

ويشير هولستي إلى أن والتز أسس نظريته على ثلاثة افتراضات رئيسية تتعلق بطبيعة بنية النسق الدولي: أما **الافتراض الأول** فيتعلق بالمبادئ التي يعمل النسق وفقاً لها حيث يتسم بالفوضى واللامركزية، أما **الافتراض الثاني** فيتعلق بطبيعة الوحدات(الدول)، وفي ظل نسق فوضوي يتكون من وحدات ذات سيادة يكون من الطبيعي أن تتصرف كافة الوحدات بذات الطريقة، إذ تسعى الدول قاطبة، على سبيل المثال، إلى تحقيق أمنها. وأما **الافتراض الثالث** فيتمثل في وجود توزيع معين للقدرات(عناصر القوة)بين مختلف وحدات النسق(الدول). ويؤكد والتز على أن أي تغيير يطرأ على أي من هذه العناصر الثلاثة سيؤدي إلى تغيير بنية النسق[٥٧].

وارتباطاً بما تقدم انصب اهتمام دراسات الواقعية الجديدة عموماً على دراسة النسق الدولي. ولقد ركز العديد من الدراسات المعنية ببنية النسق على متغيرين أساسيين يتمثلان في عدد القوى القطبية المتواجدة، وتوزيع القوة فيما بينها في ظل واقع السياسة الدولية المتسم دوماً بالفوضى حسب هذه الدراسات قاطبة. فمثلاً دراسة جيلبين(١٩٨١)تركز على تحليل الصور المختلفة للأنساق الدولية، ولاسيما أوجه الاختلاف بين سمات النسق متعدد الأقطاب والنسق ثنائي القوى القطبية من حيث توزيع القوة بين القوى الرئيسية(القطبية)الأعضاء في النسق. في حين ركزت دراسة

بريكر وبن يهودا(١٩٨٥) Brecher and Ben Yehudaعلى المحاور التي تؤسسها القوى الدولية في مواجهة بعضها البعض. وعلى ذات المنوال من حيث تحليل النسق وفقاً لعدد قواه القطبية ونمط توزيع القوة فيما بينها؛ جاءت دراسة هولستي(١٩٨٨) ، ودراسة سنايدر وديزينج(١٩٨٩) Snyder and Diesing [٥٨].

(٥) **التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفرازاً بديهياً لطبيعة النسق الفوضوية.** ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوكها تدرك الدول، ولاسيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظراً لأن الدول الأخرى تمثل مصدراً للتهديد المحتمل. وهذا لا ينفي إمكانية أن تلجأ الدول إلى تشكيل التحالفات التي هي غالباً وسيلة فعالة في التصدي للخصوم الخطرين. ومع ذلك وفي التحليل الأخير؛ فإن الدول ليس لديها أي خيار سوى أن تضع مصالحها الخاصة فوق مصالح الدول الأخرى قاطبة، وكذا فوق مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي International Community[٥٩]. غير أن بحث دولة ما عن الأمن غالباً ما يدع الخصوم الحاليين والمحتملين غير آمنين، وكل دولة تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق ستجعل الدول الأخرى في النسق قاطبة غير آمنة على نحو مطلق، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام انخراط الدول في سباقات تسلح وغير ذلك من التفاعلات العدائية. ولن يقدر البقاء للدول التي لا تتعامل بفهم مع هذا الواقع[٦٠]. ففي ظل هكذا عالم يتسم بمعادلة صفرية سيكون من الصعب على أية دولة دعم فرصها في البقاء دون تهديد بقاء الدول الأخرى. وبطبيعة الحال فإن الدول المعرض بقاؤها للتهديد ستتخذ ما هو ضروري من خطوات لتعزيز بقائها، وهي الخطوات التي بدورها ستمثل تهديداً لدول أخرى كل منها، بالمثل، منخرطة في منافسة دائمة مع نظيراتها من أجل الأمن[٦١].

وعلى الجملة؛ يرى ميرشايمر أن تنافس الدول فيما بينها من أجل القوة وبحثها المتواصل عن الأمن يمكن تفسيرهما، حسب الواقعية البنيوية، استناداً إلى خمسة افتراضات مجتمعة تتعلق بالنسق الدولي[٦٢]: **الافتراض الأول** هو أن القوى

العظمى تمثل الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية كما أنها تتفاعل في ظل نسق فوضوي، نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول. وأما **الافتراض الثاني** فيتمثل في أن كافة الدول تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية، بمعنى أن كل دولة قادرة على إلحاق الضرر بجارتها، وإن كانت قدرات الدول، بطبيعة الحال، متباينة في هذا الصدد، كما أن قدرات الدولة ذاتها تختلف من زمن لآخر. ويتمثل **الافتراض الثالث** في أن كل دولة ليس بمقدورها التأكد على نحو يقيني من نوايا الدول الأخرى، فكل دولة ترغب في معرفة ما إذا كانت دول أخرى ستستخدم قوتها في تغيير توازن القوى القائم(دول متمردة أو طامحة إلى التغيير Revisionist States)، أم أنها ليست لديها أية مصلحة في استخدام القوة لتغيير هذا التوازن، وبالتالي فهي راغبة بما يكفي في الحفاظ على الوضع القائم(دول الوضع القائم Status Quo States). وأما **الافتراض الرابع** فهو أن الهدف الرئيسي للدولة هو البقاء، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالية قرارها السياسي. وهي قد تسعى إلى أهداف أخرى كالرخاء مثلاً؛ لكن كل هذه الأهداف تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد البقاء، لأنه إذا لم تتمكن الدولة من الاستمرار فلن يكون بمقدورها، بطبيعة الحال، تحقيق أية أهداف أخرى. وأخيراً فإن **الافتراض الخامس** هو أن الدول تمثل فاعلين عقلانيين، بمعنى أنها قادرة على اتباع استراتيجيات سليمة تعظم من فرصتها في البقاء. وإن كان هذا لا يمنع أن حساباتها قد تكون خاطئة أحياناً، بل وربما ترتكب أخطاءً فادحة في ظل نقص المعلومات وتفاعلها في عالم يتسم بالتعقيد.

وهكذا فقد تخلصت الواقعية الجديدة من موروث نظيرتها الكلاسيكية الثقيل والجالب للانتقادات؛ المتمثل في كون سياسات الدول تمثل انعكاساً للطبيعة البشرية القائمة على الشر والأنانية. وهو الافتراض الذي فتح باباً كبيراً لنقد الواقعية من قبل خصومها الليبراليين وصل إلى حد نعتها باللاأخلاقية. وعلى الرغم من ذلك فلم تنج الواقعية الجديدة من الانتقادات العديدة، والتي أفردت لها دراسات كثيرة خطتها أيدي الليبراليين وغيرهم. فبرغم جهود والتز في إثراء النظرية الواقعية إلا أن إسهاماته لاحقتها الانتقادات، حيث تركز الجدل في هذا الصدد على أربعة من أوجه

القصور قال بها المنتقدون تتعلق بالمصالح والتفضيلات، وتغير النسق، والخلط بين المتغيرات المتعلقة بالوحدات(الدول) وتلك المتعلقة بمستوى النسق، وأيضاً عدم القدرة على تفسير النتائج. بمعنى أن والتز أخفق في تحديد طبيعة ومصادر تحديد مصالح وتفضيلات الدولة، إذ ربطها ببنية النسق فحسب في حين أن ثمة عوامل داخلية ذات تأثير حاسم في هذا الصدد مثل البيئة السياسية داخل الدولة وأيديولوجيتها وغير ذلك، وإلا فما تفسير التغييرات التي تحدث لمصالح الدولة وتفضيلاتها. كما اعتبر البعض أن العناصر الثلاثة لبنية النسق كما حددها والتز غير كافية لتفسير مصادر وعمليات تغير النسق، وأن هذا التحديد يتسم بالجمود الشديد إلى حد أنه يؤكد على حدوث تغير وحيد في بنية النسق الدولي خلال القرون الثلاثة الماضية. كما أن والتز اعتبر خصائص مثل القدرة التدميرية للأسلحة النووية، وظاهرة الاعتماد المتبادل ضمن الخصائص المتعلقة بمستوى الوحدات، في حين يرى بعض منتقديه أنها في حقيقة الأمر تتعلق ببنية النسق الدولي. وأخيراً فإن توزيع القدرات داخل النسق يقدم تفسيراً للشئون الدولية يتسم بالعمومية ويعجز عن تقديم الإجابة عن كثير من التساؤلات المحورية التي تهم المحللين، فمثلاً توزيع القوة غداة الحرب العالمية الثانية أسفر عن حرب باردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، ولكن التحليل الواقعي البنيوي لا يفسر لماذا لم تحدث احتمالات أخرى بديلة حال انسحاب إحدى القوتين إلى سياسة العزلة، أو تقسيم العالم بينهما إلى مناطق نفوذ، أو حتى قيام حرب عالمية ثالثة. وهذه أمور كان يمكن تفسيرها، حسب المنتقدين، من خلال تحليل الأوضاع السياسية داخل كلتي الدولتين[٦٣]. وعلى الرغم من كل الانتقادات التي لاحقتها لم تتوقف النظرية الواقعية عن تطوير ذاتها فظهرت لها صور عديدة مستحدثة سنعرض لأظهرها في ثنايا المبحث التالي.

المبحث الثالث: الاتجاهات التنظيرية المستحدثة في الواقعية البنيوية

تتابعت، على نحو ما أسلفنا الإشارة، جهود علماء السياسة الدولية الواقعيين من بعد كينيث والتز، واستُحدثت صور جديدة عديدة للنظرية الواقعية في

إطار التصدي لحملات النقد القاسية والعنيفة التي واجهتها النظرية، وكذا ارتباطاً بالتطورات الهائلة والمتلاحقة التي شهدها عالم السياسة الدولية؛ والتي يأتي في مقدمتها انتهاء الحرب الباردة، وما استتبعه من تغييرات في بنية النسق الدولي، واختفاء العديد من الدول وولادة أخرى جديدة. وهي كلها أمور طرحت تساؤلات عميقة بشأن الفعالية التفسيرية للنظرية الواقعية ناهيك عن طبيعة المستقبل الذي ينتظرها. وفيما يلي نعرض لأبرز صور النظرية الواقعية خلال مرحلة ما بعد بنيوية والتز:

أولاً: واقعية جيلبين Gilpinian Realism:

يرى ويليم ولفرز William Wohlforth أن روبرت جيبلين Robert Gilpin هو أحد أبرز علماء الواقعية الجديدة، وأنه ربما يقف في هذا الصدد على قدم المساواة مع كينيث والتز إن لم يكن يفوقه من حيث الأهمية. كما أن إسهامات جيلبين في تطوير النظرية الواقعية لم تنل التقدير الكافي واللائق من جانب الباحثين والعلماء الذين انصب الجانب الأكبر من اهتمامهم على اسهامات والتز. ويضيف ولفرز أن كتاب جيلبين (١٩٨١) الحرب والتغيير في السياسة العالمية War and Change in World Politics يعد بمثابة بعث جديد للنظرية الواقعية على نحو جعلنا بصدد ما يمكن أن نطلق عليه واقعية جيلبين Gilpinian Realism[٦٤].

على أية حال فإن جيلبين يعد بحق أحد أبرز علماء الواقعية الجديدة، وهو كغيره من الواقعيين يؤكد على أن الوحدة الأساسية في الشئون السياسية بل والشئون الاجتماعية قاطبة هي الجماعة صراعية الطابع، وأن هذه الوحدة بالنسبة للسياسة الدولية تتمثل في الدولة، كما أن المصالح القومية هي ما يحرك الدول في المقام الأول، وأن علاقات القوة هي سمة أساسية للشئون الدولية[٦٥]. كذلك يعد روبرت جيلبين أحد الواقعيين الجدد الذين حاولوا معالجة الانتقادات التي واجهت نظرية والتز وذلك من خلال دراسته المشار إليها: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، والتي ركز فيها على تحليل عمليات التغيير في النسق الدولي محاولاً التخلص من الانتقاد الموجه إلى نظرية والتز والذي مفاده أنها تفتقر إلى التأصيل التاريخي. ومن خلال

الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاجتماعية أسس جيلبين نموذجه على خمسة افتراضات أساسية: أما **الافتراض الأول** فقوامه أن النسق الدولي يظل في حالة توازن طالما أن ليس ثمة دولة تعتقد أنها ستربح من تغييره. وأما **الافتراض الثاني** فمؤداه أن الدولة سوف تحاول تغيير الوضع القائم في النسق الدولي إذا ارتأت أن المكاسب المتوقعة من وراء ذلك تفوق التكاليف. وارتباطاً بذلك يأتي **الافتراض الثالث** وهو أن الدولة ستسعى للتغيير من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي طالما أن التكاليف الحدية للتغيير الإضافي لم تبلغ مستوى المنافع الحدية أو تتجاوزها، مع ملاحظة أنه عندما يتم الوصول إلى نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على إحداث التغيير أو التوسع الإقليمي الإضافي؛ فإن التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم تتجه نحو الارتفاع بمعدل أسرع من الموارد اللازمة لإحداث التغيير. كما أن التوازن، حسب افتراض جيلبين **الرابع**، يحدث حينما لا يكون ثمة دولة قوية تعتقد أن تغييراً في النسق سيعود عليها بأرباح صافية إضافية. وأخيراً أو **الافتراض الخامس**؛ فإنه إذا لم توجد الحلول للمشكلات الناتجة عن اختلال التوازن بين القوى المهيمنة داخل النسق الدولي وإعادة توزيع القوة؛ فإن النسق سوف يتغير ويتأسس توازن جديد يعكس توزيع القدرات النسبية الفعلي. وعليه فإن جيلبين لم يتجاهل في تحليله العملية السياسية داخل كل دولة وتأثيرها على سلوكها الدولي(٦٦).

وجملة القول في شأن ما تقدم أن جيلبين كان أول الواقعيين الجدد أو البنيويين الذين استندوا في تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول على الدمج بين الاعتبارات البنيوية المتعلقة ببنية النسق والعوامل المتعلقة بمستوى الوحدة أو العناصر الداخلية التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية؛ وبالتالي سلوك الدولة في المجال الدولي. وذلكم هو التوجه الذي حذا حذوه واقعيون جدد كثيرون آخرون على نحو ما سنعرض في سطور لاحقة.

ثانياً: الواقعية الدفاعية Defensive Realism والواقعية الهجومية Offensive Realism :

يعتبر ستيفن والت أن التطوير المفاهيمي الأكثر إثارة في إطار النموذج الواقعي يتمثل في التقسيم الفكري إلى واقعية هجومية وواقعية دفاعية[٦٧]. وبصدد التمييز بين التوجهين الواقعيين يرى جون ميرشايمر (رائد الواقعية الهجومية)، بادئ ذي بدء، أن ثمة اختلافاً بين الواقعيين الدفاعيين ونظرائهم الهجوميين حول **مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه**. فالواقعيون الدفاعيون مثل كينيث والتز (١٩٧٩) يؤكدون على أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية؛ ذلك بأن النسق سوف يعاقب الدول التي تسعى لاكتساب حجم هائل من القوة، لاسيما تلك الدول التي تسعى بتهور إلى الهيمنة. حيث ستسعى الدول العظمى الأخرى إلى تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق التوازن مع هذه القوة المتعاظمة، على نحو سيجعل هذه الأخيرة أقل أمناً؛ وربما ينتهي الأمر بتدميرها على غرار ما حدث مع فرنسا النابليونية(١٧٩٢- ١٨١٥)، وألمانيا الإمبراطورية (١٩٠٠ – ١٩١٨)، وألمانيا النازية (١٩٣٣- ١٩٤٥). وهكذا فإن القوى المتعاظمة الساعية إلى الهيمنة هُزمت في نهاية المطاف من قبل تحالف مضاد من القوى العظمى الأخرى. وهنا يشار إلى عبقرية أتوفون بسمارك الذي أدرك أن القوة المبالغ فيها لألمانيا لن تحقق لها الأمن لأنها ستجلب لها عداء القوى الأخرى التي ستسعى حتماً للتحالف في مواجهتها، لذلك فقد عمد بكل حكمة إلى كبح جماح الرغبة في تعظيم القوة بعد انتصاراته العسكرية المذهلة لاسيما في الحرب البروسية النمساوية(١٨٦٦)، والحرب البروسية الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١)[٦٨].

بينما يتخذ الواقعيون الهجوميون كجون ميرشايمر (٢٠٠١) موقفاً مخالفاً. إذ يعتبرون من قبيل المنطق الاستراتيجي الجيد سعى الدول إلى زيادة مستوى قوتها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، بل وعليها إن واتتها الظروف أن تسعى إلى الهيمنة. إن الهجوم أو الهيمنة لا يمثلان أمراً جيداً في حد ذاته، غير أن امتلاك الدول لإمكانات القوة الهائلة هو أفضل السبل لتأمين بقائها. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين فإن القوة تمثل غاية في حد ذاتها، بينما يراها الواقعيون البنيويون أداة لتحقيق غاية، والغاية النهائية في هذا الصدد هي البقاء. وترتكز قوة الدولة على الإمكانات المادية التي تحوزها. كما أن ميزان القوة يعمل بصفة أساسية وفقاً لقدرات

الدول العسكرية حال ما تمتلكه من فرق مدرعة وأسلحة نووية مثلاً. غير أنه على الدول امتلاك صنف آخر من صنوف القوة ألا وهو القوة الكامنة latent power والتي هي دعامة القوة العسكرية، وتتشكل القوة الكامنة من مكونات اجتماعية اقتصادية مثل ثروة الدولة، وإمكاناتها البشرية، وقدراتها التقنية. وعليه فإن الحرب ليست هي الوسيلة الوحيدة أمام الدولة للحصول على القوة، وإنما قد تحقق الدول ذات الغاية من خلال زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية على نحو ما فعلت الصين خلال العقود القليلة الماضية(٦٩).

وفي سياق مشابه يشرح ستيفن والت حقيقة اختلاف الواقعيين الدفاعيين والهجوميين حول **جدوى السياسات التوسعية**. فالواقعيون الدفاعيون من أمثال والتز وفان إيفرا وجاك سنايدر يرون أن الدول ليس لها مصلحة جوهرية تذكر في الغزو أو التوسع كما أن تكاليف السياسات التوسعية تفوق عموماً الفوائد التي قد تجنيها الدولة من ورائها. وتبعاً لذلك فإنهم يؤكدون على أن انجزار القوى العظمى إلى الحرب يحدث في الأغلب الأعم جراء مبالغة الجماعات الداخلية في تقييم التهديدات الخارجية، مع ترسخ الإيمان العميق بفعالية القوة العسكرية في التعامل مع هذه التهديدات(٧٠).

وعلى العكس من ذلك نجد الواقعيين الهجوميين؛ فمثلاً بيتر ليبرمان(١٩٩٨) Peter Liberman في كتابه المعنون هل الغزو مربح؟ Does Conquest Pay؟؛ يحلل عدداً من الأوضاع التاريخية مثل الاحتلال النازي لأوربا الغربية والهيمنة السوفييتية على أوربا الشرقية، لينتهي إلى القول بأن الفوائد المتحصلة من الغزو تفوق تكاليفه، وبالتالي يشكك في الادعاء بأن التوسع العسكري لم يعد ذا جدوى من الناحية الاقتصادية. كذلك فإن واقعيين هجوميين آخرين مثل إريك لابس وجون ميرشايمر وفريد زكريا لايزالون يؤكدون على أن الفوضى تحفز كافة الدول على السعي إلى تعظيم قوتها النسبية لأنه ببساطة لا أحد يوقن أنه لن تظهر قوة توسعية جديدة في أي وقت(٧١).

ومن هنا، حسب والت، كان الاختلاف بين الواقعيين الدفاعيين والهجوميين حول بعض القضايا كمستقبل أوربا. فمثلاً يعتقد إيفرا أن الحشد العسكري في القارة قد تقلص كثيراً خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأن المنطقة مقبلة على السلام. في حين يرى ميرشايمر وغيره من الهجوميين بأن الفوضى ستجبر القوى العظمى على مواصلة الصراع وبالتالي فإن الصراع على الأمن سيعود إلى أوربا سريعاً(٧٢).

وفي إطار إصراره على أفضلية الواقعية الهجومية البالغ حد التحيز لنظريته؛ يؤكد ميرشايمر على أن الواقعيين الهجوميين، إجمالاً، لا يتفقون مع دفوع نظرائهم الدفاعيين، نعم هم(الواقعيون الهجوميون) يدركون أن الدول التي تتعرض للتهديد عادة ما تسعى إلى تحقيق التوازن مع الأعداء الخطيرين إلا أن هذا التوازن، حسب الواقعيين الهجوميين، غالباً ما يكون غير فعال لاسيما حينما يتخذ شكل التحالفات الموازنة، وعدم الفعالية هذه تهيئ الفرص أمام المعتدي أو المهاجم الذكي لتحقيق المكاسب على حساب خصومه. علاوة على ذلك فإن الدول المعرضة للتهديد أحياناً تلجأ إلى سياسة تجنب المسئولية Buck-passing عوضاً عن الارتباط بالتحالفات الموازنة. بمعنى أنها قد تحاول أن تبقى بعيداً عن المواجهة تاركة عبء التصدي للتهديد على عاتق الدول الأخرى، وهو سلوك شائع بين القوى العظمى لكنه أيضاً قد يخلق الفرص للعدوان. وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يرون أن الطرف المدافع تكون له مزايا في مواجهة المهاجم؛ فإن ملاحظة التاريخ، في رأي الواقعيين الهجوميين، تشير إلى أن الطرف البادئ بالحرب غالباً هو المنتصر. أما عن قول الدفاعيين بصعوبة تحقيق الهيمنة فيرى الهجوميون أن الولايات المتحدة حققت الهيمنة الكاملة على نصف الكرة الغربي خلال القرن التاسع عشر، كما أن ألمانيا الإمبراطورية كانت قاب قوسين أو أدني من تحقيق الهيمنة في أوربا خلال الحرب العالمية الأولى. وعليه فإن الواقعيين الهجوميين يتوقعون أن الدول العظمى تظل دوماً في حالة بحث عن الفرص لتحقيق المكاسب على حساب نظيراتها، عساها في نهاية المطاف تحقق الجائزة الكبرى المتمثلة في الهيمنة(٧٣).

كما يؤكد ميرشايمر على أن سلوك القوى العظمى في الماضي يتماشى مع افتراضات الواقعية الهجومية أكثر منه مع افتراضات الواقعية الدفاعية، فخلال النصف الأول من القرن العشرين كانت هناك حربان عالميتان سعت خلالهما ثلاث قوى عظمى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية وإن كانت قد فشلت في ذلك، وهذه القوى هي ألمانيا الإمبراطورية، واليابان الإمبراطورية، وألمانيا النازية. كما سادت الحرب الباردة خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث انخرط القطبان الأمريكي والسوفييتي في منافسة محمومة من أجل تحقيق الأمن والهيمنة، وهي المنافسة التي كادت أن تصل إلى حد الصدام المباشر خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢[٧٤].

ثالثاً: نظرية الدفاع الهجومي Offense-defense Theory

ثمة تطور هام آخر طرأ على الواقعية يتمثل في طرح النظرية التي عرفت بنظرية الدفاع الهجومي Offense-defense Theory والتي قدمها كل من روبرت جيرفيز Robert Jervis ، وجورج كويستر George Quester، وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera. حيث يرى هؤلاء العلماء بأن الحرب تصبح أكثر احتمالاً حينما تكون الدول قادرة على قهر نظيراتها بسهولة. فحينما يكون الدفاع أيسر من الهجوم يصبح الأمن أكثر رسوخاً، وتتقلص حوافز التوسع، ويمكن للتعاون أن يزدهر. وإذا كانت الأفضلية للدفاع وكانت الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة لهجومية والأسلحة الدفاعية؛ حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها دونما تهديد للآخرين، وهذا من شأنه أن يقلل من آثار الفوضى التي يتسم بها النسق الدولي. ووفقاً لهؤلاء الواقعيين الدفاعيين فإن الدول تسعى لمجرد البقاء، والدول العظمى يمكنها ضمان أمنها من خلال إنشاء تحالفات موازنة وتبني مواقف عسكرية دفاعية (مثل امتلاك قوة نووية كافية للانتقام)[٧٥].

رابعاً: الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism

صاغ جيدون روز Gideon Rose مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism في مقاله المعنون بالسياسة العالمية World Politics عام ١٩٩٨. وهو يوضح معناها فيما يلي: إن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتضمن صراحة كلاً من المتغيرات الخارجية والداخلية في إطار عملية تحديث وترتيب منهجي لبعض الأفكار المستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي. ويرى معتنقو الفكر الجديد أن نطاق وطموح السياسة الخارجية للدولة يتحددان في المقام الأول وفق مكانتها في النسق الدولي وبصفة أساسية حجم إمكاناتها من القوة النسبية، وبالتالي فهم واقعيون. وهم يرون كذلك من ناحية أخرى أن تأثير إمكانات القوة على السياسة الخارجية هو غير مباشر ويتسم بالتعقيد، ذلك بأن ضغوط النسق هي انعكاس لمتغيرات تتعلق بمستوى الوحدات (الدول)؛ أي عوامل داخلية، ومن هنا فهم واقعيون كلاسيكيون جدد(٧٦).

ويعتبر جيدون أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة أحد الضروب المستحدثة في التيار الواقعي إلى جانب كل من الواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، وما يمكن أن نطلق عليه اتجاه "محلية السياسة" Innenpolitik، والذي يضع العوامل الداخلية ذات الصلة بالبنية السياسية للدولة (كضغوطات الرأي العام وجماعات المصالح مثلاً) في المقدمة كمؤثر على سلوك الدولة الخارجي، على عكس المدرستين الهجومية والدفاعية اللتين تفسران سلوك الدولة الخارجي وفقاً لضغوطات النسق الدولي؛ إذ تنتميان صراحة إلى الواقعية البنيوية أو النسقية. كما يعتبر جيدون أن النظريات الثلاث ربما تتسم بالوضوح والجرأة والقدرة على التنبؤ، غير تنبؤاتها تتسم بالتبسيط المفرط وعدم الدقة. ويؤكد جيدون على أن نظريته تتفوق على النظريات الثلاث الأخرى بدمجها في التحليل للمتغيرات المتعلقة ببنية النسق مع تلك المتأصلة في البيئة السياسية الداخلية للدولة، باعتبار أن سلوك الدولة الخارجي هو محصلة تضافر كل هذه المتغيرات(٧٧).

وعلى ذلك يهدف الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى تحليل كيفية تأثير ضغوط النسق الدولي وكذا المتغيرات المتعلقة بمستوى الوحدة (مثل البنية السياسة

الداخلية وتصورات صناع القرار) على السياسة الخارجية للدولة. وفي هذا الإطار تبرز إسهامات كل من راندال إشولر Schweller (١٩٩٨ Randall ، ٢٠٠٤) ، وتوماس كريستنسن Thomas Christensen (١٩٩٦)، وجاك سنايدر Jack Snyder (١٩٩١)، و ويليم ولفرز William Wohlforth (١٩٩٣)، وأرون فريدبرج Aaron Friedberg. وكلها دراسات تؤكد على فكرة أن سلوك السياسة الخارجية للدولة هو نتاج لضغوط النسق الدولي وقد تأثرت بالعوامل الداخلية المتعلقة بمستوى الوحدة أو الدولة. إنه الإطار التحليلي الشامل الذي تمثله الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تفسير سلوك السياسات الخارجية للدول. وعلى الرغم من ذلك تظل الواقعية الكلاسيكية الجديدة، كإطار نظري عام، في بؤرة التمحيص لأغراض التحليل التطبيقي وخصوصاً فيما يتعلق بأمور أهمها: (١)كيف تؤثر معتقدات القادة في سلوكهم؟، و (٢)كيف يمكننا قياس ذلك؟، و(٣) ماهي العوامل الداخلية التي تؤثر في تقييم القادة لتحديات السياسة الخارجية؟[٧٨].

خامساً: الواقعيون المتفائلون والواقعيون المتشائمون

تتعين الإشارة كذلك إلى أن ثمة من يميز بين صنفين من الواقعيين بصدد نظرتهم إلى إمكانية معالجة آثار الواقع الدولي. فإذا كان الليبراليون الجدد يؤكدون على أهمية المنظمات الدولية في الحد من حالة الفوضى على الصعيد الدولي وبالتالي تقليل احتمالات وقوع الحروب؛ فإن الواقعيين الجدد يضعون التعاون من خلال المنظمات الدولية في مرتبة ثانية من حيث أهميته. ذلك بأن الحرب هي، تبعاً لهم، حالة خالدة على المستوى الدولي، بينما التعاون، وإن كان غير مستحيل التحقق، هو أمر مؤقت لأن الدولة دائماً ما تكون معنية بتحقيق المكاسب النسبية لا المطلقة. بمعنى أن الدولة سوف لا تختار التعاون حينما تكون هناك إمكانية لدى الدول الأخرى لتحقيق مكاسب نسبية أكبر جراء هذا التعاون، الأمر الذي قد تنظر إليه تلك الدولة باعتباره ضاراً بأمنها. وتتعين الإشارة كذلك في هذا الصدد إلى ما يقول به جون بيليس John Baylis من وجود اختلاف بين الواقعيين الجدد المتشائمين ونظرائهم المتفائلين حول أهمية المنظمات الدولية والتعاون الدولي بعامة.

حيث يرى المتشائمون أن ثمة دوافع لدى الدولة قد تعوق التعاون مثل مخاطر تعرض الدولة للخداع، وكذلك حرصها على مكاسبها النسبية. في حين يرى المتفائلون من الواقعيين الجدد أن التعاون ليس ممكناً فحسب، بل ويمكن أيضاً أن يؤدي دوراً بارزاً في خلق حالة من الأمن بالنسبة للدولة والحفاظ عليها. ومن جانب آخر يرى المتشائمون أن المنظمات الدولية لا يمكن أن يكون لها دور في منع الحرب لأنها ببساطة كيانات من صنع الدول ذاتها، بينما يعتبر المتفائلون أن التنظيم الدولي يمكن أن يقود إلى تحقيق الأمن الدولي والحفاظ عليه[٧٩].

على أية حال فإنه برغم التكهنات المتفائلة بتغير السياسات والقيم الحاكمة للسياسة الدولية في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة؛ راح ميرشايمر في ثنايا تحليله للواقع الدولي المستجد يؤكد على استمرارية سياسات القوة استناداً إلى الأسس النظرية التي تشكل رؤية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية[٨٠].

كما تجدر الإشارة إلى أن ميرشايمر يعتبر أن نظريات الواقعيين الدفاعيين من أمثال باري بوسن Barry Posen، وجاك سنايدر Jack Snyder، وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera، تنتمي إلى ذات قالب والتز البسيط. وكل منهم يرى أن المنطق البنيوي يمكن أن يفسر قدراً معقولاً من سلوك الدولي غير أن قدراً كبيراً من هذا السلوك لا يمكن تفسيره من خلال الواقعية البنيوية. وعليه فإن ثمة حاجة إلى نظرية بديلة تفسر المواقف التي تتصرف فيها الدول بطريقة غير استراتيجية. وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمد بوسون (١٩٨٤)على النظرية التنظيمية، في حين ركز سنايدر (١٩٩١) على نمط النظام الداخلي، أما فان إيفرا (١٩٩٩) فقد ركز على النزعة العسكرية. فاقترح كل منهم نظرية في السياسة الخارجية تستخدم نفس لغة والتز. فصفوة القول أن الواقعيين الدفاعيين يرون ضرورة تجاوز الواقعية البنيوية لتفسير كيفية تفاعل الدول في النسق الدولي. حيث يتعين مزج النظريات التي تعالج النظام الداخلي مع تلك التي تركز على النسق الدولي بغية تقديم تفسير لكيف تدور الأمور في العالم[٨١]. بينما الواقعيون الهجوميون، من ناحية أخرى، يميلون، كما يؤكد ميرشايمر، إلى الاعتماد الحصري على الحجج البنيوية في شرح

السياسة الدولية، إنهم ليسوا بحاجة إلى نظرية منفصلة للسياسة الخارجية، ذلك بأن واقع العالم يبدو مشابهاً كثيراً لتوصيف الواقعيين الهجوميين. وهذا يعني أن تصبح القضية هل كان من المنطق الاستراتيجي أن تسعى ألمانيا إلى الهيمنة في أوربا خلال الفترة ١٩٠٠ :١٩٤٥، وأن تفعل اليابان الشيء ذاته في آسيا خلال الفترة ١٩٣١: ١٩٤٥؟. ويدرك الواقعيون الهجوميون بطبيعة الحال، حقيقة أن الدول تتصرف أحياناً بنوع من الحماقة(استراتيجياً)، وهي حالات تتعارض مع نظريتهم(٨٢).

الخاتمة

استهدف هذا البحث التعريف بالنموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وأبرز النظريات التي يتضمنها هذا النموذج، وأهم التطورات الفكرية التي لحقت به خلال العقود الستة الماضية. وارتباطاً بما تقدم فقد ضمنّا بحثنا ثلاثة مباحث على النحو المتقدم؛ حيث عرفنا في ثنايا المبحث الأول بالنظرية الواقعية الكلاسيكية، ثم عرضنا في المبحث الثاني للواقعية الجديدة أو البنيوية، ومن ثم أفردنا المبحث الثالث للتعريف بأبرز الاتجاهات التنظيرية المستحدثة في الواقعية البنيوية. ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- ظهرت النظرية الواقعية المعاصرة غداة الحرب العالمية الثانية ارتباطاً ببداية حقبة الحرب الباردة، حيث كانت بمثابة الثورة على النموذج المثالي الليبرالي الذي كان يهيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين. غير أن تاريخ الفكر السياسي عبر مراحله المختلفة عرف العديد من المفكرين الواقعيين حال ثيوسيديوس الإغريقي في زمن الحضارة اليونانية القديمة، ومكيافيللي الإيطالي في عصر النهضة، وهوبز الإنجليزي في القرن السابع عشر، وغيرهم.

- على الرغم من تعدد رواد النظرية الواقعية المعاصرة من منظرين ومؤرخين وصحفيين ولاهوتيين؛ إلا أنها ترتبط على نطاق واسع باسم هانز مورجانثو كمؤسس لها وتحديداً في ثنايا كتابه الشهير " السياسة بين الأمم" الصادر عام ١٩٤٨.

ويطلق على النسخة الأولى من النظرية الواقعية (واقعية مورجانثو) الواقعية الكلاسيكية.

- شايع الفكر الواقعي في تحليل عالم السياسة مفكرون علمانيون حال مورجانثو ومكيافيللي، كما اعتنقه لاهوتيون مثل المفكر التاريخي القديس أوغستين، والأمريكي المعاصر رينولد نيبور.

- تتمثل دعامتا التحليل الرئيسيتان لدى الواقعيين عموماً في القوة والمصلحة القومية، باعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات قوى تحركها مصالحها القومية، كما أن صلب السياسة الدولية هو الصراع من أجل القوة. وتعتبر الواقعية الكلاسيكية أن طبيعة السياسة الدولية بعامة هي انعكاس للطبيعة البشرية التي هي أنانية وصراعية بالأساس.

- شهدت النظرية الواقعية تطورات عديدة تتابعت عبر تاريخها تمثل أبرزها في ظهور الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز في ثنايا كتابه الشهير نظرية السياسة الدولية الصادر عام ١٩٧٩.

- تخلت الواقعية الجديدة عن فرضية تأثير الطبيعة البشرية في السياسة الدولية، واعتبرت أن الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية هي انعكاس لطبيعة بنية النسق الدولي، التي هي في التحليل الأخير الموجه للسياسات الخارجية للدول، والحاكم لسلوكها إزاء نظيراتها في البيئة الدولية.

- ولدت من رحم الواقعية الجديدة نظريات عديدة يأتي في مقدمتها الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وهما النظريتان اللتان وإن اتفقتا حول المبادئ الرئيسية للواقعية إلا أنهما اختلفتا حول العديد من المسائل البارزة حال مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه، وكذا مدى جدوى السياسات التوسعية. وعلى حين يعتبر والتز رائداً للواقعية الدفاعية؛ يمثل جون ميرشايمر أبرز أعلام الواقعية الهجومية.

- إلى جانب الواقعيتين الهجومية والدفاعية ظهرت صور أخرى للواقعية حال واقعية جيلبين، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، ونظرية الدفاع الهجومي، وهي نظريات كلها حاولت الدمج بين تأثير بنية النسق الدولي ودور العوامل الداخلية المتصلة بالواقع السياسي داخل الدولة على سياستها الخارجية وسلوكها الدولي برمته.

وتأسيساً على كل ما تقدم؛ يمكن القول إن الواقعية لا تمثل مجرد نظرية واحدة وإنما هي نموذج تحليلي Paradigm أعم ينطوي على العديد من النظريات التحتية. وبالتالي فإن الواقعية لم تكن أبداً بمثابة البحيرة راكدة المياه، وإنما كانت أشبه بالنهر المتدفق. حيث تتابعت جهود المنظرين الواقعيين في تطوير نموذجهم التحليلي على النحو المتقدم في مواجهة كل سهام النقد التي طالت هذا النموذج من ناحية، وتعاطياً مع سائر التطورات التي طالت بنية النسق الدولي لاسيما خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة من ناحية أخرى.

الهوامش

(١)Holsti, Ole R., Theories of International Relations,pp.٣-٤, available at:

http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf

(٢)Serban, Ionut, Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism, Revue des Sciences Politiques,(No. ٤٠ • ٢٠١٣),p.٥٥.

(٣)Shimko, Keith L., Realism, Neorealism, and American Liberalism, The Review of Politics, Vol. ٥٤, No. ٢ (Spring, ١٩٩٢),p٢٨٥.

(٤)ibid.

(٥)Serban, op. cit. pp. ٥٥-٥٦.

(٦)ibid.

(٧)Sutch, Peter and Elias, Juanita, International Relations: the Basics, (New York, ٢٠٠٧, Routledge),p. ١٤٢.

(٨)ibid.

(٩)Serban, op. cit. p. ٥٦.

(١٠)Donnelly, Jack, Realism and International Relations,(Cambridge University Press,٢٠٠٠),p.٨.

(١١) Mearsheimer, John J.,"Introduction," in George F. Kennan, American Diplomacy, expanded ed. (Chicago: University of Chicago Press, ٢٠١٢), pp. vii–xlvii, available online at: http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/Kennan.pdf

(١٢)Serban, op. cit. p. ٥٧.

(١٣)Shimko, op. cit. pp. ٢٩١–٢٩٢.

(١٤)ibid., p. ٢٨٦.

(١٥)ibid., p. ٢٨٧.

(١٦)Donnelly, op. cit. p. ٩.

(١٧) أنظر في هذا الصدد تفصيلاً على سبيل المثال:

Rossello, Diego, Hobbes and the Wolf-Man: Melancholy and Animality in Modern Sovereignty, New Literary History, Volume ٤٣, Number ٢, Spring ٢٠١٢, pp. ٢٥٥–٢٧٩.

(١٧)Shimko, op. cit., P. ٢٨٨.

(١٩)Donnelly, op. cit. p. ١٠.

(٢٠)Shimko, op. cit., P. ٢٩٠.

(٢١)Serban, op. cit. p. ٥٧.

(٢٢)ibid.

(٢٣)Sutch and Elias, op. cit., pp. ٤٨-٤٩.

(٢٤)ibid.

(٢٥)ibid., p. ٤٧.

(٢٦)Lasan, Nicoleta, International Relations Theories and Security, The Public Administration and Social Policies Review IV Year, No. ٢(٩) / December ٢٠١٢, pp.٣٩-٤٠.

(٢٧)ibid.

(٢٨)ibid.

(٢٩)Williams, Michael C., Neo-Realism and the Future of Strategy, Review of International Studies, Vol. ١٩, No. ٢ (Apr., ١٩٩٣),p. ١٠٦.

(٣٠) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت، الطبعة الخامسة ١٩٨٧، منشورات ذات السلاسل)، ص ص ١٨، ١٩.

(٣١)Sutch and Elias, op. cit., p. ٤٤.

(٣٢)Donnelly, op. cit. p. ٨.

(٣٣)Serban, op. cit. p. ٥٧.

(٣٤)Walt, Stephen M., International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. ١١٠, Special Edition: Frontiers of Knowledge. (Spring, ١٩٩٨),p.٣١.

(٣٥)Shimko, op. cit., P. ٢٩٢.

(٣٦)Walt, op. cit., P.٣١.

(٣٧)Shimko, op. cit. pp. ٢٨٢-٢٨٣.

(٣٨)ibid.

(٣٩)Sutch and Elias, op. cit.,p. ٤٩.

(٤٠)Walt, op. cit., P.٣١.

(٤١)Lasan, op. cit., P.٣٩.

(٤٢)Mearsheimer, John J., Reckless States and Realism, International Relations June ٢٠٠٩ vol. ٢٣ no. ٢,pp. ٢٤١-٢٤٢.

(٤٣)Mearsheimer, John, Structural Realism, in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds., International Relations Theories: Discipline and Diversity, ٣rd Edition (Oxford: Oxford University Press, ٢٠١٣),p. ٧٢.

(٤٤)ibid.

(٤٥)Lasan, op. cit., P.٤٠.

(٤٦)Shimko, op. cit., P. ٢٩٣.

(٤٧)Holsti, op. cit., P.٧.

(٤٨)ibid., p. ٨.

(٤٩)Walt, op. cit., pp. ٣١-٣٢.

(٥٠)ibid., p. ٤.

(٥١)James, Patrick, Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism, International Political Science Review / Revue internationale de science politique, Vol.١٤, No. ٢ (Apr., ١٩٩٣), pp. ١٢٥-١٢٦.

(٥٢)Holsti, op. cit., P.٥.

(٥٣)James, op. cit. pp. ١٢٦-١٢٧.

(٥٤)Holsti, op. cit., P.٥.

(٥٥)James, op. cit. p. ١٢٤.

(٥٦)ibid., pp. ١٢٧-١٢٨.

(٥٧)Holsti, op. cit., P.٨.

(٥٨)James, op. cit. pp. ١٢٤-١٢٥.

(٥٩)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., P.٧٤.

(٦٠)Holsti, op. cit., P.٤.

(٦١)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., P.٧٥.

(٦٢)ibid., pp. ٧٣-٧٤.

(٦٣)Holsti, op. cit.,pp. ٩-١٠.

(٦٤) Wohlforth, William C., Gilpinian Realism and International Relations, International Relations,٢٥/٤,(December ٢٠١١),pp. ٤٩٩ -٥١١.

(٦٥)Donnelly, op. cit. p. ٧.

(٦٦)Holsti, op. cit.,pp. ١٠-١١.

(٦٧)Walt, op. cit.,p. ٣٧.

(٦٨)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., pp. ٧٢-٧٥.

(٦٩)ibid., pp. ٧٢-٧٣.

(٧٠)Walt, op. cit.,p. ٣٧.

(٧١)ibid.

(٧٢)ibid.

(٧٣)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., pp. ٧٦-٧٧.

(٧٤)ibid., p.٧٧.

(٧٥)Walt, op. cit.,pp. ٣١-٣٢.

(٧٦)Devlen, Balkan and Ozdamar,Ozgur, "Neoclassical Realism and Foreign Policy Crises," in Annette Freyberg-Inan, Ewan Harrison, and Patrick James, eds., Rethinking Realism in International Relations: Between Tradition and Innovation (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, ٢٠٠٩),p. ١٣٧.

(٧٧)Rose, Gideon, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. ٥١, No. ١ (Oct., ١٩٩٨),pp. ١٤٧-١٥٣.

(٧٨)Devlen and Ozdamar,op. cit., pp. ١٣٧-١٣٨.

(٧٩)Lasan, op. cit., pp. ٤٠-٤١.

(٨٠)Williams, op. cit., pp. ١٠٣-١٠٤.

(٨١)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., p. ٧٧.

(٨٢)ibid. pp. ٧٧-٧٨.

****